الموقف (الاسرائيلي) من حق العودة للشعب الفلسطيني ١٩٤٨- ١٩٥٦

أ.د. شيماء فاضل مخيبر

الجامعة العراقية - كلية التربية للبنات

&

م.د. خالد سلمان شدهان

جامعة تكريت - كلية الآداب

مستخلص

يعد موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة الى ديارهم من المواضيع التي شغلت الكثير من المؤرخين كونها تمس جانب انساني وحق طبيعي وتاريخي لشعب ترك أرضه تحت تهديد السلاح، وأغلب الدراسات تناولت مظلومية هذا الشعب وحقه في العودة لكنها لم تقترب كثيراً من طبيعة الموقف (الاسرائيلي) من حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فحاولت هذه الدراسة إماطة اللثام عن طبيعة الموقف الاسرائيلي من هذا الحق وايضاح مواقفه المتعنتة تجاه قضية الشعب الفلسطيني.

المقدمة

ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل واضح بإنتهاء الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ بعد قيام الحركة الصهيونية من ترحيل ما يقارب مليون فلسطيني من أراضيهم وتوطينهم فيما تبقى من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن الأردن وسوريا ولبنان وفي بلدان المهجر الأخرى، ومن حينها شكلت قضية اللاجئين ولاتزال الهّم الأكبر الذي شغل الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام، كونها واجهت مؤامرة عالمية قادها الصهاينة المغتصبين وساندهم أطراف دولية كبرى مع تخاذل بعض الأطراف الاقليمية التي تخلت عن القضية الفلسطينية ومشت مع التوجه العالمي الذي رضخ للمطامع الاسرائيلية في اغتصاب الأراضي الفلسطينية.

تضمن البحث الذي جاء تحت عنوان (الموقف الاسرائيلي من حق العودة للشعب الفلسطيني ١٩٤٨ – ١٩٥٦) مُقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة جاء المبحث الأول تحت عنوان (التصور الاسرائيلي من حق العودة) والذي تضمن نقطتين أساسيتين أولهما (سياسة الترحيل في أعمدة الفكر الاسرائيلي الثابتة) والآخر (الحجج التي تذرعت بها اسرائيل لمعارضة حق العودة للشعب الفلسطيني)، إذ أكد المبحث الى أن معظم كتابات الصهاينة الأوائل عن العرب الفلسطينيين تنكر وجود شعب عربي يسكن فلسطين فضلاً عن الحجج التي تذرعت بها اسرائيل لمعارضة حق العودة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان (الموقف الاسرائيلي من الشعب الفلسطيني بعد قبولها عضواً في الأمم المتحدة) والذي تضمن نقطتين أساسيتين أولهما (قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة وموقفها من حق العودة للشعب الفلسطيني) والآخر بعنوان (تهجير الشعب الفلسطيني بعد حرب ١٩٤٨) وقد تطرق هذا المبحث الى رفض اسرائيل للمبدأ الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ بعودة اللاجئين الراغبين بالعودة الى ديارهم. أما المبحث الآخير فكان بعنوان (المشاريع الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والموقف الاسرائيلي منها) وقد ناقش المبحث أهم المشاريع الدولية التي عالجت قضية اللاجئين الفلسطينيين والموقف الاسرائيلي منها.

وظفت للدراسة عدد من المصادر المهمة التي تناولت قضية حق العودة التي كان من أهمها كتاب فلسطين قبل وبعد للدكتور يوسف هيكل، وكتاب حق العودة للشعب الفلسطيني

ومبادئ تطبيقه لـــ رمضان بابادجي وآخرون الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية إذ يعد من المصادر الأساسية التي أغنت الدراسة بشكل كبير.

المبحث الأول

التصور (الاسرائيلي) من حق العودة للشعب الفلسطيني

١- سياسة الترحيل في أعمدة الفكر (الاسرائيلي) الثابتة

كان الترحيل والتوطين خارج الوطن من أعمدة الفكر الصهيوني الثابتة فعند النظر الى كتابات الصهاينة الأوائل عن العربي الفلسطينيين نكتشف من خلالها آراء تباينت بين انكار وجود شعب عربي يسكن فلسطين، وبين النظرة التي تحط من قيمة العرب الموجودين فيها، فقد رفع زعماء الحركة الصهيونية شعاراً (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) وأنكروا بذلك وجود شعب عربي في فلسطين وكان الصهيوني ماكس نوردو[١] (M. Nordau) من أوائل الذين روجوا لهذا الشعار[٢] وأعطى هرتزل[٣] T. Herzel مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة الخطوات الأساسية لامكانية الاستيلاء على الأرض من مالكيها الفلسطينيين ويشير الى ذلك في يومياته بتاريخ ٥ حزيران ١٨٩٥ قائلاً (سيتوجب على الصهيونيين نزع الملكية الخاصة بلطف... وسوف نحاول تسريب السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين مجالات الاستخدام لهم في بلدان العبور على أن نسد أمامهم كل مجال للعمل في بلادنا أي (فلسطين)...)[٤] وعندما زار الكاتب الانكليزي اليهودي اسرائيل زانكول A. Zanqwill مساعد هرتزل واحد أبرز دعاة طرد عرب فلسطين من أرضهم في عام ١٨٩٧ زعم أن (أرض اسرائيل) أضيق من أن تتسع لكلا الشعبين وأن اليهود والعرب لن يعيشوا في سلام وتوصل الى استنتاج مفاده أن لا مفر من اخلاء فلسطين من سكانها العرب ونقلهم بالقوة الى البلاد المجاورة.[٥]

٢- الحجج التي تذرعت بها اسرائيل لمعارضة حق العودة للشعب الفلسطيني

أن الشرعية الدولية لهذه (الدولة) ترتكز على وثيقتين أساسيتين هي وعد بلفور، الذي تعهد به وزير الخارجية البريطاني جيمس آرثر بلفور James Arthur Balfour الى الزعيم الصهيوني لاينال والتر روتشيلد (L. W. Rotshield) في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ بتحقيق

المشروع الصهيوني في فلسطين وجاء ذلك التعهد على شكل اعلان جاء فيه ((أن حكومة جلالته ستبذل قصارى جهدها لتسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين)).[٦]

لقد كان هذا الاعلان أصلاً اعلاناً بسيطاً، لكنه أصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من الانتداب البريطاني على فلسطين وبتوكيل من عصبة الأمم.[٧]

يعد وعد بلفور وثيقة استعمارية بوجه آخر، إذ منحت بريطانيا ما لا تملك الى ما لا يستحق كون هناك حق تاريخي للشعب العربي الفلسطيني على أرض فلسطين كونهم أصحاب الأرض الحقيقيون وكونهم طارئين عليها وما الشعب الاسرائيلي إلا هو مجموعة من القوميات تم تجميعهم بشكل عنصري ومنحهم هذه الارض بموجب سلطة الانتداب العنصرية التي أقرتها عصبة الأمم.

أما الوثيقة التي تذرعت بها اسرائيل لمنع حق العودة للشعب الفلسطيني هي القرار رقم ١٨١ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يتناول الحكم المستقبلي لفلسطين ومخطط التقسيم مع وحدة اقتصادية، وللعودة الى حيثيات وبوابات هذا القرار قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل ((لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)) وعهدت اليها بالذهاب الى فلسطين والتحقيق في قضيتها وتقديم تقرير عن ذلك، قامت اللجنة بما كلفت به وقدمت تقريرها في ٣١ آب ١٩٤٧ والذي كان يحتوي على مشروعين: الاول مشروع الاكثرية، وهو مشروع التقسيم ويقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما يهودية والاخرى عربية، مع وحدة اقتصادية فيما بينهما والى منطقة ثالثة دولية تحتوي على القدس وما حولها من قرى وأراضي، والمشروع الثاني هو مشروع الأقلية أوصى بإيجاد دولة اتحادية[٨] على أثر صدور تقرير اللجنة لتقسيم فلسطين، جندت الصهيونية العالمية جميع امكاناتها من فكرية ومالية وخلقية من أجل أن ينال تقرير التقسيم الأكثرية اللازمة لنجاحه في الهيئة العامة للأمم المتحدة، وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً كبيراً في الضغط على أعضاء الهيئة العامة للأمم المتحدة من أجل تمرير قار التقسيم، ونجحت في ذلك إذ أقرت الهيئة العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ مشروع تقسيم فلسطين بأكثرية صوتين على العدد اللازم لنجاحه، وبقرارها هذا خرقت الأمم المتحدة ميثاقها، إذ لا حق لها مطلقاً في تقسيم البلاد ضد رغبة سكانها.[٩]

بناءاً على ما تقدم يعد وعد بلفور و قرار التقسيم من الوثائق الباطلة كون كل منهما لا يعطي أي حق، ولكن من لا يحمل حقاً يحمل هاتين الوثيقتين غير القانونيتين، وحتى يكتمل المشروع بشكله الكامل انسحب المندوب السامي البريطاني وادارته من فلسطين في ١٤ آيار ١٩٤٨ وأعلنت الوكالة اليهودية قيام (دولة اسرائيل) واعترفت بها على الفور الادارة الأمريكية وتلى ذلك اعتراف الاتحاد السوفيتي ودول أخرى.(١٠)

المبحث الثاني

الموقف الاسرائيلي من الشعب الفلسطيني بعد قبولها عضواً في الأمم المتحدة

١- قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة وموقفها من حق العودة للشعب الفلسطيني

بتاريخ ١٢ آيار ١٩٤٨ وقعت اسرائيل على (بروتكول لوزان)(١١)، وهو التاريخ ذاته الذي قبلت فيه عضواً في الأمم المتحدة، وقد اتخذت اسرائيل ومؤيدوها توقيعها البروتوكول دليلاً على حبها للسلام وكان توقيعها على البروتوكول من الاسباب التي سهلت قبولها عضواً في الأمم المتحدة، ولكن اسرائيل ما لبثت أن تنكرت للأسس التي وافقت عليها بعد قبولها كعضواً في الأمم المتحدة.(١٢)

رفضت اسرائيل اعتبار قرار التقسيم أساساً للمباحثات، برفضها قبول تعديل خطوط الهدنة لمصلحة أصحاب البلد العام بل أيضاً ألحت بالمطالبة على ضم قطاع غزة اليها، فضلاً عن ما ضمته من أقاليم عربية بموجب اتفاقات هدنة رودس، ورفضت اسرائيل رفضاً باتاً قبول المبدأ الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ بعودة اللاجئين الراغبين بالعودة الى ديارهم، وأمام هذا الرفض تقدمت الوفود العربية باقتراح يهدف الى عودة لاجئي المناطق العربية التي احتلتها اسرائيل والتي كانت ضمن مشروع التقسيم الذي خصصته لها الأمم المتحدة عودة فورية، وهذه المناطق هي: الجليل الغربي، يافا، اللد، الرملة القدس، قرى الخليل، بئر السبع، القسم الساحلي الواقع شمالي غزة الذي يضم المجدل وقراها، وهذه المناطق كلها كانت ضمن القسم من فلسطين الذي قررت الأمم المتحدة اقامته دولة عربية فلسطينية منه، غير أن اسرائيل رفضت هذا الاقتراح وأصرت على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، سواءاً أ كان الى اسرائيل حسب قرار التقسيم أو الى الأقاليم التي ضمتها اليها من القسم الذي قررت الأمم المتحدة اقامة دولة عربية فيه.(١٣)

أدى موقف اسرائيل هذا الى فشل لجنة التوفيق في مهمتها الأمر الذي وضع هذه اللجنة على الرف، كما هو حال جميع قرارات الأمم المتحدة التي لا ترضى اسرائيل عنها، وأن رجوع اسرائيل عما وافقت عليه بتوقيعها بروتوكول لوزان وتنكرها بعد أن حققت ما تريد لما تضمنه ذلك البروتوكول، واعتداءاتها المستمرة على الحدود العربية دليل ساطع على أنها لا تحترم أي اتفاق أو مواثيق أو عهود.

٢- تهجير الشعب الفلسطيني بعد حرب ١٩٤٨

بدأت القيادات الصهيونية بعد احتلال الاراضي الفلسطينية تعمل بكل حرية لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، ففي ٥ حزيران ١٩٤٨ جرى اجتماع بين رئيس الحكومة بن غوريون[١٤]، ومدير الصندوق القومي اليهودي ورئيس لجنة الترحيل (الترانسفير) يوسف ويتز، تم فيه مناقشة مشروع الأخير بأسم (عودة الملكية)، وقدرت لجنة الترحيل أنه تم فعلاً إجلاء سكان ١٩٠ قرية، وسبع مدن، أي ما يقارب ٣٣٥ ألف من العرب.[١٥]

هذا وقد بلّغ بن غوريون أعضاء حكومته في احدى الاجتماعات أن على (الجيش الاسرائيلي) أن يعمل كل ما هو ضروري لترحيل العرب، والتأكد من بقائهم خارج ما أسماه الأراضي الاسرائيلية.[١٦]

نجحت أساليب القتل والترويع وأساليب الحرب النفسية الصهيونية في ترحيل السكان العرب من مناطقهم ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكره (اسحاق رابين) عن كيفية ترحيل العرب من سكان اللد والرملة، عندما قاد موشي دايان[١٧] M. Dayan رتلاً من السيارات المحملة بالقوات الخاصة (الكوماندوز) في ١١ تموز ١٩٤٨ وهم يحملون البنادق الرشاشة والاسلحة الأخرى، وجالوا في شوارع المدينة الرئيسة مطلقين نار أسلحتهم على الناس العزل في المدينة فأنتشرت جثث الرجال والنساء والاطفال في الشوارع. ثم وضعت مجموعة من الرجال في سيارات مكشوفة وطافت بهم في الشوارع بغية إذلالهم وحذرت السكان أن أمامهم ٤٨ ساعة للخروج من المنطقة.[١٨]

وبذلك تم طرد ما يقرب من ١٠٠ ألف فلسطيني في هذه العملية التي تعد الأكبر من نوعها في الحرب العربية الاسرائيلية الاولى، أن خروج الفلسطينيين على شكل موجات متعاقبة وانتشارهم في مناطق مختلفة أسهم بشكل واضح في صعوبة اعطاء تقرير دقيق لأعداد اللاجئين

الفلسطينيين الذين تركوا أرضهم أثناء وبعد حرب ١٩٤٨ وتبعاً لذلك اختلفت التقديرات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين، فالمصادر العربية تذكر أن عددهم يقرب من ٩٠٠ ألف ومليون لاجئ، أما التقديرات الصهيونية فتجعل العدد ٥٠٠ ألف لاجئ.(١٩)

ويفسر التقرير الختامي للجنة الدولية للصليب الأحمر الذي تقدمت به الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي لخص فيه أعمال الاغاثة المقدمة الى اللاجئين بالتعاون مع اتحاد وجمعيات الصليب الاحمر ولجنة خدمات الأصدقاء الامريكيين خلال المدة من ٣٠ ايلول ١٩٤٩ حتى ٣٠ نيسان ١٩٥٠، أسباب استحالة ضبط عدد اللاجئين ومنها الفوضى التي سببها الرحيل المفاجئ لأعداد كثيرة من الناس وأن آلية تقديم الخدمات العامة في فلسطين لم تكن منظمة بشكل جيد واقدام السلطات المحلية في فلسطين على اشراك جميع السكان بما فيهم غير اللاجئين في المساعدات الخيرية الدولية نظراً لسوء الحالة الاقتصادية. وأن هناك حالات كثيرة تصل الى عشرات الآلاف ممن قاموا بتجاوز الضوابط بتسجيل أسمائهم في أكثر من منطقة أو تحت أسماء متعددة أو زادوا في عدد أفراد أسرهم من خلال تسجيل ولادات وهمية أو اخفاء الوفيات.(٢٠) ويمكن القول أن عدد اللاجئين الذين غادروا فلسطين خلال عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ كان نحو ٩٠٠ ألف لاجئ، وهذا هو التقدير الذي أجراه مندوب رابطة جمعيات الصليب الأحمر في الشرق الأوسط(٢١)، وخير مثال عن بشاعة المأساة التهجير، تلك التي قامت بها العصابات الصهيونية ضد سكان مدينة اللد والرملة، من أن عدد الذين ماتوا أثناء الهجرة من هاتين البلدتين بلغ ٥٠ ألفاً جراء ضربة الشمس والجوع، وشرد الباقون على وجوههم في الصحراء بلا مأوى ولا غذاء ولا كساء، انها صورة لم ترها البشرية من قبل ولا يقبلها الضمير الإنساني الحي، لقد أدت هذه الأعمال إلى تفريغ معظم الأراضي من سكانها (٢٢)

المبحث الثالث

المشاريع الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والموقف الاسرائيلي منها

شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين المجتمع الدولي منذ البداية الأولى لعملية التهجير، وأيقن المجتمع الدولي أن بقاء هذه المشكلة من دون ايجاد حلول مرضية لجميع الأطراف سواء للعرب أو للاسرائيليين، سيزيد من حجم المشكلة مما دفعه لاصدار مجموعة من المشاريع لحل تلك المشكلة، ومن أبرز هذه المشاريع(٢٣):

١- **مؤتمر باريس للسلام ١٩٥٠:** عقد المؤتمر في باريس بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٣ وكان من أهم مقررات المؤتمر فيما يخص موضوع حق العودة للفلسطينيين.

أ- الموافقة على اعادة توطين عدد محدد من اللاجئين في فئات يمكن دمجها بالاقتصاد الاسرائيلي.

ب- الالتزام بدفع تعويضات عن الممتلكات التي خسرها اللاجئون لامكانية اعادة توطينهم، ويكون احتساب تلك التعويضات على أساس القيمة التي يحددها مكتب اللاجئين التابع للجنة التوفيق.

ج- وضع خطة تراعى فيها قدرة الحكومة الاسرائيلية على الدفع من قبل لجنة خاصة مؤلفة من خبراء اقتصاديين تابعين للأمم المتحدة.

٢- **مشروع باروخ:** وهو مشروع خاص بلاجئي قطاع غزة، ودعا المشروع الى تشكيل لجنة دولية تتولى مهمة ايجاد حل دائم بين الطرفين وكان من أهم ما تضمنه هذا المشروع:

أ- اعادة بعض اللاجئين الى اسرائيل.

ب- استيعاب البعض الآخر في مصر وسوريا ولبنان والعراق.

ج- تأمين الهجرة لما تبقى من اللاجئين الى باكستان وكندا والولايات المتحدة.

٣- **مشروع جونستون:** أعلنه آرك جونستون (مبعوث الرئيس الامريكي ايزنهاور) خلال زيارته للمنطقة من عام ١٩٥٣ – ١٩٥٥ وتضمن المشروع بإنهاء قضية اللاجئين عن طريق تعاون الدول العربية واسرائيل في استثمار مياه نهر الاردن استثماراً مشتركاً.(٢٤)

٤- **مشروع أنطوني آيدن ١٩٥٥:** أعلنه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق أنطوني آيدن، ودعى منه الى تقديم ضمانات رسمية لازمة، لكل من اسرائيل والدول العربية إذا ما تم التوصل لاتفاق برسم الحدود بين الطرفين.

٥- **مشروع دالاس ١٩٥٦:** وهو مشروع اعلنه وزير الخارجية الامريكي الاسبق جون فوستر دالاس ١٩٥٦ والذي يتلخص في:

أ- وضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين وذلك عن طريق العودة لوطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها.

ب- وضع تعويضات للاجئين عن طريق قرض دولي، تكون الولايات المتحدة الامريكية طرفاً فيه.

ج- استصلاح المزيد من الاراضي ليتمكن اللاجئون من العمل فيها.[٢٥]

٦- **مشروع جاما:** جاء بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية، ونص في الفقرة الثانية منه على وجوب موافقة "إسرائيل" من حيث المبدأ على قبول اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم، إلا أن (المشروع مات ودفن نتيجة رفض "بن غوريون" مناقشة التفاصيل بالتنازلات الإسرائيلية[٢٦].

الموقف الاسرائيلي من مشاريع التقسيم الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين

أدعى جميع الساسة الاسرائيليين بأن القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، لا يعطي الحق للاجئين بالعودة الى ديارهم وأدعى آخرون منهم بأن القرار لم يشير بشكل صريح الى حق العودة، رغم أن الفقرة (١١) تؤكد ثلاثة حقوق فيما يخص اللاجئين وهي مبدأ العودة، استعادة الحقوق، موضوع التعويضات المادية والمعنوية عن الأضرار التي لحقت بهم ويرتكز الموقف الاسرائيلي من القرارات الدولية على ثلاثة[٢٧] أسس رئيسة:

أولاً: عقيدة الاستيطان الصهيوني والضم المستمر للأراضي الفلسطينية، التي تستند الى مرتكزات آيديولوجية استعمارية وتتمثل في اقتلاع شعب واحلال شعب مكانه وتهجير الفلسطينيين عن أرضهم بشتى الوسائل، ثم جاءت السياسة العلمانية الاسرائيلية المدعومة من الدول الاستعمارية الكبرى التي رفضت الاعتراف بوجود قضية اللاجئين وتتنكر لحقهم لمشروع العودة الطوعية لديارهم.

ثانياً: التعامل الخاطئ والجاهل مع قضية اللاجئين من قبل القيادات الفلسطينية، تخوفاً من فقدان الطابع السياسي للقضية، وتحويلها الى قضية انسانية فحسب، كانت وراء امتناعها عن التركيز على قضية اللاجئين كقضية قائمة بذاتها، لكنها متشابكة الأهداف والميادين مع قضايا الصراع الأخرى.[٢٨]

ثالثاً: الجهل بالنظام الدولي لحماية اللاجئين وآليات عمله وسنده القانوني، وكيفية التعامل معه، إذ أدى الجهل وانعدام الخبرة والقدرة على ادارة المعركة بكل ما لديها من خصائص وعوامل، وقوانين خاصة بها، الى سحب راية عودتهم من المسرح الدولي فاستثرت به

راية عودة اليهودي لأرض الميعاد ولتسهيل عقد المقارنة فقط بين طريقة التعامل الفلسطيني الرسمي مع قضية اللاجئين، والأساليب التي اتبعها الاسرائيليون في تضليل الرأي العام العالمي.

الموقف الاسرائيلي المتعنت يبدو واضحاً ولم يكن لها في يوم من الأيام المصداقية الحقيقية في حل موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من أنها سبق وأن وافقت على عودة اللاجئين وتعويض من لا يرغبون في العودة في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة للاعتراف الدولي إذ ألزمت في طلبها الانضمام للأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤ بشكل غير مشروط، إلا أنها عارضت أكثر من ٥٢ قرار صادر عن مجلس الأمن، وأكثر من ١١٠ قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٢٩]

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات، ويمكن ايجازها على النحو الاتي:

١- ان حق العودة للشعب الفلسطيني بكل ما فيه من قوة ووضوح واجماع، هو حق معطل بسبب عنجهية القوة التي يمارسها الاسرائليون وبسبب الدعم الاميركي والغربي للموقف الاسرائيلي، ولانه يتم التعامل معهم كدولة فوق القانون.

٢- تعد مشكلة اللاجئيين الفلسطنيين هي الاقدم من ناحية قضايا اللاجئيين التي لم تحل حتى الان، فهي تمثل من اقدم القضايا التي تخص اللاجئون، التي واجهت الامم المتحدة مثل لاجئي البوسنة ولاجئي رواندا وغيرهم، في حين بقيت مشكلة حق العودة للشعب الفلسطيني بدون حل،رغم عدالة قضيتهم في العودة كونهم اصحاب الارض الحقيقيون.

٣- يتمحور المنطق الاسرائيلي من أن تطبيق حق العودة سيعني نهاية المشروع الصهيوني، وفقدانها هويتها اليهودية، إذ لا معنى لتنفيذ مشروع تسوية سلمية اذا أصر الفلسطينيون على هذا الحق.

٤- شجع واقع الضعف والتشتت العربي بشكل غير مباشر "إسرائيل"على تجاهل حق اللاجئين في العودة، والتساهل في تطبيق القرارات الدولية، ولم يعد النظام العربي الرسمي يشكل ضغطاً عليها، كما لم يتح المجال أمام المسارات التي تمكن اللاجئين من التعبير عن هويتهم الوطنية وبناء مؤسساتهم المدنية.

٥- حتى في مسألة التعويضات كان الموقف الإسرائيلي يتميز بالرفض المستمر والتحفظ على مجمل المشاريع والقرارات الدولية التي تناولت هذا الموضوع.

٦- المبادئ يستند الإسرائيليون في رفضهم للعودة بغية المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة، إلى مبادئ عنصرية فئوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية الأخلاقية الإنسانية، وتم تدعيم تلك الحجج بالعديد من الكتابات والآراء الاعلامية.

هوامش البحث ومصادره :

١- زعيم ومفكر صهيوني ومن أول الداعين لإقامة دولة صهيونية في فلسطين ولد في ٢٩ تموز ١٨٤٩ في بودابست المجر، وتركها متوجها الى باريس عام ١٨٨٠، حيث أخذ ينشر أفكاره الصهيونية حتى لقائه مع هرتزل في عام ١٨٩٢ حيث نسقا جهودهم في سبيل تحقيق الحلم الصهيوني توفي في باريس في ٢٣ حزيران ١٩٢٣.
Encyclopedia Britannicea , vol7 , USA , 1980 , p385.

٢- أديب صالح اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ – ١٩٦٧، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٢، ص٨١.

٣- مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة وأول رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية ولد عام ١٨٦٠ في بودابست ثم انتقل الى فينا حيث عمل في الصحافة، وتأليف الروايات، عقد أول مؤتمر في سويسرا عام ١٨٩٧ كرس خلاله الدعوة لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين توفي عام ١٩٠٤.

٤- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، المصدر السابق، ص٥٥٨

٥- المصدر نفسه، ص٥٥٩.

٦- غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية، دمشق، ٢٠٠٣، ص٣٤.

٧- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، ط٢، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٧٤.

٨- رمضان بابا دجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٢٣.

٩- يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص١٢٨.

١٠- هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٠، ص١٤٧.

١١- يوسف هيكل، المصدر السابق، ص١٢٩.

١٢- عقد بواسطة (لجنة التوفيق بشأن فلسطين) التابعة للأمم المتحدة، للمدة ٢٧ نيسان – ١٢ كانون الثاني ١٩٤٩، في لوزان في سويسرا وكان ممثلوا اسرائيل والدول العربية مصر والاردن ولبنان وسوريا واللجنة العربية العليا وعدد من نفوذ اللاجئين ممثلين عنهم كل النزاعات الناشئة عن الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ وفي مقدمتها موضوع اللاجئين وكل ما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و ١٨١. منير البعلبكي، موسوعة المورد، معاهدة لوزان، د.م، ٢٠١٥.

١٣- يوسف هيكل، المصدر السابق، ص١٤٨ – ١٤٩.

١٤- رمضان بابا دجي وآخرون، المصدر السابق، ص١٣٠.

١٥- زعيم صهيوني ولد في بلونسك البولندية في عام ١٨٨٦، هاجر الى فلسطين عام ١٩٠٦، أسس الهستدروت (اتحاد نقابات العمال اليهود) في فلسطين وترأسه حتى عام ١٩٣٥ ليصبح بعدها رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، تولى رئاسة أول حكومة اسرائيلية عام ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ومن ١٩٥٥ – ١٩٦٣ توفي عام ١٩٧٣.
Every man's Encyclopaedia , vol.2 , London , 1978 , p.105.

16- Benny Morris, "Yosef weitz and the Transfer committees 1948 – 1949" , Middle Eastern Studies , vol.22 , No.4 , October 1986 , p.531.

١٧- ميخائيل باللومبو، كيف طرد الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، بيروت ١٩٩٠، ص١٣٠.

١٨- زعيم صهيوني ولد عام ١٩١٥، تلقى تعليمه العسكري في مدرسة كبار الضباط في بريطانيا وشارك في هجوم الحلفاء لاحتلال سوريا في الحرب العالمية الثانية وفقد عينه اليسرى خلالها عيّن قائداً لمنطقة القدس خلال حرب ١٩٤٨، ترأس الوفد الاسرائيلي في مفاوضات رودس، وتولى مناصب عديدة منها رئيس الأركان العامة ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ووزيراً للزراعة ١٩٥٩ – ١٩٦٤، وتولى وزارة الدفاع عام ١٩٦٧، عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، جـــ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت ١٩٩١، ص٢٦٤.

١٩- أديب صالح اللهيبي، المصدر السابق، ص١٠٣.

٢٠- دومنيك فيدال وجوزيف الغازي، خطيئة اسرائيل، ترجنة سعد الطويل، مطبعة سطور، د.م، ٢٠٠٣، ص١٦.

٢١- لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٥.

٢٢- حياه ملحس ياغي، مشكلات اللاجئين في مخيمات الاردن، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٥٣ – ٥٤، بيروت، كانون الثاني – شباط ١٩٧٨، ص١١٠.

٢٣- المصدر نفسه، ص١١٠.

٢٤- نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين ١٨٨٢ – ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٥٢.

٢٥- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، بيروت، ١٩٧٥، ص٨٧.

٢٦- رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص١١.

٢٧- حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨ – ١٩٦٧ تطورات اقتصادية سياسية واجتماعية وعسكرية، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ١٩٧٩، ص٥٠.

٢٨- زهير صدوقة، حق العودة مشكلة أم حل ؟، مجلة البرلمان العربي، العدد ٩٦، السنة ٢٦، ٢٠٠٥.

٢٩- عبد المنعم عباس، السلوك الدولي المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٦٧.

٣٠- عدنان عبد الرحمن أبو عامر، الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي، تجمع العودة الفلسطيني واجب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٥٦.